

أثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة: دراسة تطبيقية

سلمى حسن غصن، د. باسل أسعد

¹طالب دكتوراه في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

²أستاذ مساعد- قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، حيث تكونت عينة الدراسة من /11/ مصرفٍ، عن الفترة من 2011 ولغاية 2019، وقد تم قياس القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة باستخدام نموذج السعر، في حين تم قياس التحفّظ المحاسبي من خلال مقياس MTB نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول، وباستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى أنّ قيمة مُعامل التفسير 54.3% مما يدل على مُلاءمة المعلومات المحاسبية وبالتالي فالتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة ذات قيمة مُلائمة، كما توصلت الدراسة إلى أنّ التحفّظ المحاسبي يؤثر في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة في المصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، حيث يزيد من مُلاءمة المعلومات المحاسبية.

تاريخ الابداع: 2021/11/11

تاريخ النشر: 2022/4/4



حقوق النشر: جامعة دمشق - سورية،

يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر

بموجب CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: التحفّظ المحاسبي، القيمة المُلائمة.

The Effect of Accounting Conservatism on The Value Relevance of Financial Reports: An Applied Study on Banks Listed on The Damascus Stock Exchange

Salma Hassan Ghossen¹, Prof. Basil Asaad²

¹PhD student- Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University

²Professor- Department of Accounting - Faculty of Economics - Damascus University.

Abstract:

The aim of this research is to study the effect of accounting conservatism on the by value relevance of financial reports in banks listed on the Damascus Securities Exchange. The study sample consisted of /11/banks, for the period from 2011 to 2019. The value relevance of the financial reports has measured by price measure, while the accounting conservatism has measured through the MTB measure, the ratio of the market value of equity to the book value of net assets, and using the SPSS program. The study found that the value of the R^2 is 54.3%, which indicates the appropriateness of the accounting information and therefore The value relevance of the financial reports of the banks listed on the Damascus Securities Exchange, and the study also found that the accounting conservatism affects the value relevance of the financial reports of the banks listed in the Damascus Securities Exchange, as it increases the relevance of the accounting information.

Keywords: Accounting Conservatism, Value Relevance.

Received: 11/11/2021

Accepted: 4/4/2022



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة:

أدى الفصل بين الإدارة والملكيّة إلى ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير الماليّة، فقد يتبع المديرون الأنشطة التي تُعزز مصالحهم الخاصة والتي ربما تضر بمصالح الأطراف الأخرى، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التحفّظ المحاسبي كحل لمشكلات الوكالة التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم ومستخدمي التقارير الماليّة من دائنين وموردين وغيرهم. وقد أصبح يُنظر للتقارير الماليّة على أنّها المصدر الأساسي للمعلومات التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وليستطيع مُستخدمي هذه التقارير الاعتماد عليها لآبَد من أن تتمتع هذه التقارير بالجودة، وأن تكون المعلومات المُقدمة في هذه التقارير ملاءمة لمستخدميها، وتمثل القيمة المُلائمة أبرز مجالات البحث التطبيقي في مجال الأسواق الماليّة، حيث يتم التركيز على معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي ذات فائدة وملاءمة لقرارات المُستخدمين في سوق الأوراق الماليّة، من خلال دراسة العلاقة بين القيم السوقية والقيم المحاسبية، ومن هنا يأتي هذا البحث للتعرف على أثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة في المصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمُفكرين حول التحفّظ المحاسبي كمفهوم محاسبي بين مؤيد ومعارض لاعتماده عند إعداد البيانات الماليّة، ويرى كثيرون أنّ التحفّظ المحاسبي هو أداة لمنع الإدارة من المُبالغة في أرباحها مما يؤثر بشكل إيجابي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة، بينما يرى آخرون أنّ التحفّظ المحاسبي قد يؤثر بشكل سلبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة من خلال تحيز الإدارة للاعتراف المُبكر بالخسائر المُتوقعة في حين يتم الاعتراف بالأرباح الفعلية فقط، وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

هل يؤثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟

2. أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث من الناحية العلميّة بأهمية المجال البحثي الذي يدخل البحث في نطاقه، حيث يعتبر التحفّظ المحاسبي من الموضوعات التي مازال هناك اختلاف بين الدراسات الأكاديمية وبين المنظمات المهنية النازمة لمهنة المحاسبة حول أهميته وأثره في التقارير المالية من جهة، ومن أهمية القيمة المُلائمة في مجال البحث التطبيقي في الأسواق الماليّة من جهةٍ أُخرى. أما من الناحية العمليّة فتأتي أهمية البحث من أهمية التقارير الماليّة والمعلومات الواردة فيها بالنسبة لمُستخدميها، حيث تُعتبر التقارير الماليّة وسيلة الاتصال الأهم بين الشركات والمُستثمرين الحاليين والمُحتملين، وكلما كانت المعلومات التي تقدمها هذه الشركات كافية وتُمثل بصدق المركز والأداء المالي للشركة، كلما زاد ذلك من كفاءة قراراتهم الاستثمارية، ومن كفاءة استخدامهم لمواردهم.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير المالية، حيث تباينت الدراسات حول أثر التحفّظ المحاسبي في المعلومات المحاسبية، فيرى البعض أنّ التحفّظ المحاسبي يساعد الإدارة على إدارة أرباحها من خلال اعترافها المُبكر بالخسائر المُتوقعة، وعدم اعترافها بالأرباح إلّا في حال تحققها، مما يُخفّض من القيمة المُلائمة للتقارير المالية، في حين يرى

البعض الآخر أنّ التحفّظ المحاسبي يزيد من مُلاءمة المعلومات المُحاسبيّة المُقدمة لمُستخدميها وذلك من خلال حماية حقوق الدائنين وغيرهم.

4. فرضيات البحث:

تتكون فرضيات البحث من الفرضية الرئيسيّة التالية:

H_0 : لا يؤثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

H_1 : يؤثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

أما فيما يخص حدود البحث فقد اقتصرَت الدراسة التطبيقية على المصارف الخاصة السورية غير الإسلاميّة والمُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

5. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المراجع والمصادر العلميّة المتخصصة في مجال التحفّظ المحاسبي والقيمة المُلائمة وكذلك الدراسات السابقة، إضافةً إلى دراسة تطبيقية لقياس أثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة.

6. الدراسات السابقة:

1. دراسة (Al Ani & Chong, 2021) بعنوان: **العلاقة بين التحفّظ المحاسبي والتحفّظ في التدقيق وبين جودة الأرباح: دراسة تطبيقية في سوق مسقط:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التحفّظ في المُحاسبة والتحفّظ في التدقيق على جودة الأرباح، وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال استمرارية الأرباح وجودة الاستحقاق والقيمة المُلائمة، وقد تكونت عينة الدراسة من التقارير السنوية المنشورة لجميع الشركات المُدرجة في سوق مسقط للأوراق الماليّة (MSM) لفترة 6 سنوات من 2012-2017 لتقييم التفاعل بين التحفّظ المحاسبي والتحفّظ في التدقيق وجودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثير إيجابي وهام للتحفّظ في التدقيق والتحفّظ المحاسبي على جودة الأرباح، إلّا أنّ هناك تأثير إيجابي وهام للتحفّظ في التدقيق على جودة الأرباح وذلك تأثير أعلى من تأثير التحفّظ المحاسبي على جودة الأرباح من حيث استمرارية الأرباح. [1]

2. دراسة (Solichah & Fachrurrozie, 2019) بعنوان: **تأثير المُلكية الإداريّة والرافعة الماليّة وحجم الشركة والربحية على التحفّظ المحاسبي:**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تأثير المُلكية الإداريّة والرافعة الماليّة وحجم الشركة والربحية على التحفّظ المحاسبي. وتكونت عينة الدراسة من 82/ شركة صناعيّة مُدرجة في بورصة إندونيسيا من عام 2014 حتى عام 2016. وباستخدام الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى أن المُلكية الإداريّة والرافعة الماليّة وحجم الشركة والربحية تؤثر في التحفّظ المحاسبي. حيث يُؤثر حجم الشركة بشكل إيجابي على التحفّظ المحاسبي. في حين كان للربحية تأثير سلبي على التحفّظ المحاسبي. بينما كان تأثير المُلكية الإداريّة ضعيف في التحفّظ المحاسبي. كما توصلت الدراسة إلى أنّه كلما زاد حجم الشركة سيزيد تطبيق التحفّظ المحاسبي. [2]

3. دراسة (Alnodel, 2018) بعنوان: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية: دراسة على القطاع التأميني:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يزيد من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية لشركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. تكونت عينة الدراسة من 21/ شركة تأمين مدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة 2007-2014، أي قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد استخدمت الدراسة نموذج (Ohlson, 1995) ونموذج تقييم (Easton-Harris, 1991) لفحص الارتباط بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية وعائد السهم "قياس القيمة الملائمة". توصلت الدراسة إلى أن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قد ازدادت بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما أشارت الدراسة إلى أن الزيادة في القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية تتأثر بشكل إيجابي بسمات الشركات مثل حجم الشركة والربحية. [3]

4. دراسة (قتديل، 2018) بعنوان: تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي في كفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نموذج MTB نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول وهو نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، في حين أُستخدِم نموذج (Biddle et al., 2009) لقياس كفاءة القرارات الاستثمارية، وبالتطبيق على البيانات المالية لـ 89/ شركة، عن الفترة من 2010-2013، حيث تم تقسيم شركات العينة إلى مجموعتين حسب كفاءة القرارات الاستثمارية هي شركات لديها فرط استثمار، وشركات لديها نقص استثمار، وباستخدام الانحدار الخطي المتعدد، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وفرط الاستثمار، مما يعني أن التحفظ المحاسبي يؤثر في كفاءة القرارات الاستثمارية في حالة فرط الاستثمار. [4]

5. دراسة (عبد العال، 2017) بعنوان: أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية: دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية:

هدفت الرسالة إلى معرفة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ "التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع" في معلومات القوائم المالية، والقيمة الملائمة لهذه المعلومات. تطرقت الدراسة إلى أثر التضخم في المعلومات المحاسبية، من خلال تطبيق المعيار على القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الأعوام من 2013 إلى 2015، والبالغ عددها 11/ مصرفاً بعد استبعاد الشركات الإسلامية نظراً لتطبيقها المعايير الإسلامية، ومن ثم تقييم قدرة معلومات القوائم المالية المعدلة في تفسير السعر السوقي وعائد السهم من خلال مقارنتها بالمعلومات قبل التعديل، وذلك باستخدام كلاً من نموذج السعر ونموذج العائد من نماذج القيمة الملائمة، أظهرت نتائج الدراسة أن معلومات القوائم المالية المعدلة زادت من القدرة التفسيرية للسعر السوقي للسهم بمعدل 11.2% عن تلك المعلومات قبل التعديل، كما أظهرت عدم إمكانية تطبيق نموذج العائد في سوق دمشق للأوراق المالية وفقاً لحدود الدراسة. [5]

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أن هذه الدراسة درست أثر التحفظ في القيمة الملائمة للتقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال دراسة تطبيقية هو أمر لم يتم دراسته من قبل حسب علم الباحثة.

الإطار النظري:

أولاً: التحفظ المحاسبي:

نشأت الحاجة للتحفظ المحاسبي كاستجابة لمتطلبات مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بدرجة مقبولة من الثقة في ظل حالة عدم التأكد السائدة في بيئة الأعمال، وقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي، واختلفت التعاريف التي وضعها الباحثون لهذا المفهوم ويعتبر تعريف (Basu,1997) الأساس الذي يُستند عليه، حيث عرّفه بأنه "أن تعكس الأرباح الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة". ويشير (Basu,1997) إلى أن التحفظ المحاسبي هو "ميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق من أجل الاعتراف بالأخبار الجيدة على أنها مكاسب مقارنة بالاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر" [7]، وقد عرّف التحفظ المحاسبي بأنه هو "عمل حذر في إعداد البيانات المالية يتضمن الاعتراف بالتكاليف أو الخسائر التي من المحتمل أن تحدث، وعدم الاعتراف الفوري بالدخل أو الربح المُستقبلي وإن كان احتمال تحققه مُرتفع" [8]، كما عرّف بأنه "انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة اختيار سياسات أو الالتزام بتوجيهات محاسبية مُحددة مقدماً، كما يتضمن الاعتراف الفوري بالخسائر الاقتصادية المُتوقعة مع الاعتراف التدريجي للمكاسب الاقتصادية المُتوقعة وفقاً لتحقيق مُتطلبات الاعتراف بها" [9].

ويعتبر التحفظ المحاسبي اختيار من الاختيارات التي تتيحها المعايير المحاسبية خاصة عند الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الذي ينعكس على القوائم المالية [10]، وللتحفظ المحاسبي نوعين أساسيين هما:

1. **التحفظ المحاسبي المشروط:** يرتبط التحفظ المحاسبي المشروط بالأحداث الاقتصادية المُحتملة، والتي ينشأ عنها تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الأحداث غير السارة فقط والعكس غير صحيح [11]، ويُعرّفه البعض بأنه "الاعتراف المُبكر بالأخبار الاقتصادية السلبية في الأرباح المحاسبية، عكس الاعتراف بالأخبار الاقتصادية الإيجابية" [12]، وأهم الممارسات المحاسبية في التحفظ المشروط: الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، وتطبيق سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون، حيث يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة السوقية لتكلفة المخزون في نهاية الفترة المالية، ولكن يُؤجل الاعتراف بالزيادة لحين تحققها بالبيع، مما يعكس الخسائر الاقتصادية، ويؤدي إلى انخفاض الأرباح المحاسبية [13].

2. **التحفظ المحاسبي غير المشروط:** ينشأ التحفظ غير المشروط نتيجة اختيار الإدارة لتطبيق سياسات محاسبية مُتحفظة بهدف عدم المُبالغة في قيمة صافي الأصول [14]، وعُرف بأنه "اختيار مُعالجة أو إجراء محاسبي مُعين عند نشأة الأصول أو الالتزام، مما يُنتج انخفاض في قيمة صافي الأصول الدفترية عن قيمتها السوقية خلال العمر الزمني لهذه الأصول" [15]، وأهم الممارسات المحاسبية في التحفظ غير المشروط: تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تحديد تكلفة المخزون، والاعتراف بتكاليف البحث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحققت فيها بدلاً من رسملتها [16].

ثانياً: القيمة الملائمة:

تُعرّف القيمة الملائمة بأنها "قدرة الأرقام المحاسبية على تقديم معلومات تعكس أسعار الأسهم" [17]، كما تُعرّف بأنها "العلاقة بين الأرقام المحاسبية والقيم السوقية للأسهم" [18]. وتُركز القيمة الملائمة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستخدمين في سوق الأوراق المالية [19]، فإذا كانت العلاقة معنوية بين الرقم المحاسبي والسعر السوقي للسهم كان الرقم المحاسبي ذو قيمة ملائمة [20]. ويوجد عدة مقاييس للقيمة الملائمة أهمها [21]:

1. نموذج السعر: يُستخدم نموذج السعر لدراسة العلاقة بين السعر السوقي للسهم والأرباح المحاسبية أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية أو كلاهما معاً، ولقياس القيمة الملائمة للمتغيرات المحاسبية "المتغيرات المستقلة" يتم الاعتماد على قيمة مربع معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لهذه المتغيرات [22]، وسيتم عرض معادلاته الرياضية. في القسم العملي نظراً لاعتمادها ولمنع التكرار.

2. نموذج العائد: يستخدم نموذج العائد لدراسة العلاقة بين عائد السهم والأرباح المحاسبية أو تغيراتها أو كليهما، وتدرس هذه العلاقة بشكل دالة انحدار في أكثر الأحيان، ولقياس القيمة الملائمة للمتغيرات المحاسبية "المتغيرات المستقلة" يتم الاعتماد على قيمة مربع معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لهذه المتغيرات [23] يُعبر عن نموذج العائد رياضياً بالمعادلة التالية:

$$R_t = \alpha + \beta_1 X_t + \beta_2 \Delta X_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث أن: R_t : عائد السهم السوقي عند الفترة t .

X_t : الأرباح المحاسبية. ΔX_t : التغير في الأرباح السنوية وتساوي $X_t - X_{t-1}$.

β : معامل استجابة الأرباح. ε_t : خطأ القياس. α : ثابت المعادلة.

وما يميز نموذج العائد عن نموذج السعر هو أن نموذج العائد يُحدد أثر المعلومات المحاسبية في تغيرات القيمة السوقية للشركة (السعر السوقي للسهم) خلال فترة زمنية محددة، بينما يُحدد نموذج السعر هذا الأثر في لحظة زمنية محددة [24]. وسيتم اعتماد تطبيق نموذج السعر لقياس القيمة الملائمة، ولن يتم اعتماد نموذج العائد لعدم إمكانية تطبيقه على سوق دمشق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 5%، وهذا ما أكدته دراسة (شاهين، 2014) [25]، ودراسة (عبد العال، 2017) [26].

ثالثاً: علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة الملائمة:

يرى البعض أن التحفظ المحاسبي هو إحدى الآليات التي تعمل على تحسين جودة التقارير المالية وملاءمة هذه التقارير لمستخدميها من خلال منع الإدارة من المبالغة في تقدير صافي الأصول والأرباح [27]، في حين يرى البعض الآخر أن التمثيل الصادق للمعلومات لا يتضمن التحفظ المحاسبي، لأنه سيكون متعارض مع حيادية المعلومات المحاسبية، وهو ما يتعارض مع ملاءمة التقارير المالية [28]. لذا نجد أن الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة قد توصلت لنتائج مختلفة نتائج مختلطة. فقد توصلت دراسة (Manganaris et al., 2011) [29] (Hejrani-jamil et al., 2020) [30] إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة فكلما زاد التحفظ المحاسبي كلما انخفضت القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، في حين توصلت دراسة (Kousenidis et al., 2011) إلى أن التحفظ المحاسبي يُخفف من السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي يزيد من القيمة الملائمة. [31] ويرى (Ai Ani & Chong, 2021) أن المفاضلة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة صعبة للغاية. [32]

الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمكونة من 14/ مصرفاً. أما فيما يخص عينة وفترة الدراسة، فقد تم اختيارها وفق الشروط الآتية:

1. أن يكون هناك تداول على أسهم المصارف المختارة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة دون انقطاع، لأن الدراسة تعتمد على السعر السوقي للسهم لقياس القيمة الملائمة للتقارير المالية.

2. أن تُطبق المصارف المُختارة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دون تطبيقها لأية معايير أخرى كالمعايير الإسلامية وغيرها، وبذلك تم استبعاد المصارف الإسلامية. وعليه؛ تكونت عينة الدراسة من 11/ مصرف عن الفترة من 2011 ولغاية 2019.

ثانياً: مصادر البيانات: تكونت البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية مما يلي:

- البيانات المالية لعينة الدراسة عن الفترة من 2011 ولغاية 2019، وتم الحصول عليها من موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية SCFMS.
- سعر إقفال أسهم العينة بتاريخ نشر القوائم المالية، وتم الحصول عليه من موقع سوق دمشق للأوراق المالية DSE.

أولاً: التوصيف الإحصائي والتوزيع الطبيعي:

بعد تطبيق اختبار Shapiro-Wilk باستخدام برنامج SPSS تبين أنّ البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث أنّ قيمة Sig أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة "إنّ توزيع كل متغير من المتغيرات هو توزيع طبيعي"، وفيما يخص الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث فقد كانت وفق الآتي:

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث					
Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BE	99	5.68	1490.03	319.23	261.63
ER	99	-104.44	920.36	46.05	113.41
MVE	99	61.00	1579.00	331.80	284.48
AC	99	.22	43.12	1.75	4.57

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أنّ:

1. بلغ المتوسط الحسابي لحقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة "BE" 319.23 في حين بلغ المتوسط الحسابي لربحية السهم "ER" 46.05، ولل سعر السوقي "MVE" 331.80، وبلغ المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي "AC" 1.75.
2. بلغت أدنى وأعلى قيمة لحقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة "BE" 5.68، 1490.03، على الترتيب، كما بلغت أعلى قيمة للسعر السوقي "MVE" 1579، وأدنى قيمة 61، بانحراف معياري يساوي 284.48، أما فيما يخص التحفظ المحاسبي "AC" فكانت أدنى قيمة 0.22، وأعلى قيمة 43.12، والانحراف المعياري 4.57.

ثانياً: قياس التحفظ المحاسبي:

قامت الكثير من الدراسات والأبحاث باستخدام العديد من النماذج والمؤشرات لقياس التحفظ المحاسبي، وأهمها: نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول Market to Book Value "MTB" [33]:

$$MTB = \frac{Market\ Value}{Book\ Value}$$

حيث إنّ:

Market Value أو القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداولة * السعر السوقي للسهم

"سعر الإقفال في نهاية الفترة المالية"

Book Value القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

يدل ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة على زيادة التحفظ المحاسبي، فإذا كانت النسبة تساوي أو أقل من الواحد فدرجة التحفظ المحاسبي منخفضة، وأكبر من الواحد تكون درجة التحفظ عالية.

ثالثاً: قياس القيمة الملائمة للتقارير المالية:

تم اعتماد تطبيق نموذج السعر لقياس القيمة الملائمة، لعدم إمكانية تطبيق نموذج العائد في سوق دمشق للأوراق المالية عند مستوى دلالة 5% والذي تم ذكره مسبقاً، وتحدد القيمة الملائمة للتقارير المالية وفق نموذج السعر من خلال قيمة معامل التحديد أو التفسير R^2 لمعادلة الانحدار الخطي الآتية [34]:

$$MVE_t = \alpha + \beta_1 ER_t + \beta_2 BVE_t + \varepsilon$$

حيث أن: MVE_t : السعر السوقي للسهم.

ER_t : ربحية السهم. BVE_t : حقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة.

β_1, β_2 : معاملات المعادلة. α : ثابت المعادلة. ε : الخطأ القياسي.

بتطبيق مقياس الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression نجد أن:

● معامل الارتباط والتحديد:

يُبين الجدول رقم/2/ أن قيمة معامل الارتباط 73.7%، أي أن هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة "ربحية السهم وحقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة"، والمتغير التابع "السعر السوقي"، في حين بلغت قيمة معامل التحديد أو التفسير 54.3%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة أو المتغيرات المحاسبية "حقوق الملكية والأرباح مقسوماً على عدد الأسهم المتداولة" استطاعت أن تُفسر 54.3% من تغيرات المتغير التابع "السعر السوقي"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى مؤثرة في السعر السوقي منها العوامل الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الثقافة الاستثمارية لدى المتعاملين في السوق.

الجدول رقم (2) اختبار معامل الارتباط والتحديد				
Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.737 ^a	.543	.534	194.26766
الجدول من مخرجات برنامج SPSS				

● اختبار تحليل التباين ANOVA: يُبين الجدول رقم /3/ أن قيمة مستوى المعنوية للدالة الإحصائية Sig. أقل من 5%، مما يعني معنوية مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (3) اختبار تحليل التباين						
ANOVA						
	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4308065.10	2	2154032.55	57.07	.000
	Residual	3623032.51	96	37739.92		
	Total	7931097.62	98			
الجدول من مخرجات برنامج SPSS						

● معاملات الانحدار: يُبين الجدول رقم /4/ قيمة كلٍ من ثابت معادلة الانحدار α ومعاملات الانحدار للمتغيرين المستقلين β_1, β_2 حيث نجد أن:

1. تبلغ قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار 103.12، وهي معنوية عند مستوى دلالة 5%.
2. تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الأول "حقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة" 0.90، وهو موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع "السعر السوقي للسهم".
3. تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثاني "ربحية السهم" 1.26 وهو موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع "السعر السوقي للسهم".

الجدول رقم (4) معاملات الانحدار						
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	103.123	31.122		3.313	.001
	BVE	.898	.085	.826	10.55	.000
	ER	1.258	.196	.501	-6.41-	.000

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$MVE_t = 103.12 + 1.26 ER_t + 0.90 BVE_t + \varepsilon$$

إن قيمة معامل التحديد أو التفسير 54.3%، وعليه يوجد قيمة ملائمة لتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأن المعلومات المحاسبية قادرة على تفسير التغير في السعر السوقي للسهم. وبالتالي تتمتع التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بقيمة ملائمة.

رابعاً: اختبار فرضية الدراسة:

تم اختبار أثر التحفظ المحاسبي في القيمة الملائمة للتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وفق النموذج التالي:

$$RV_t = \alpha + \beta_1 AC_t + \varepsilon$$

حيث أن:

RV_t : القيمة الملائمة للتقارير المالية.

AC_t : التحفظ المحاسبي.

بتطبيق مقياس الانحدار الخطي Linear Regression نجد أن:

● معامل الارتباط والتحديد:

يُبين الجدول رقم 5/ أن قيمة معامل الارتباط 92.6%، أي أن هناك ارتباط بين المتغير المستقل "التحفظ المحاسبي"، والمتغير التابع "القيمة الملائمة للتقارير المالية"، في حين بلغت قيمة معامل التحديد أو التفسير 85.7%، مما يعني أن المتغير المستقل "التحفظ المحاسبي" استطاع أن يُفسر 85.7% من تغيرات المتغير التابع "القيمة الملائمة للتقارير المالية"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى مؤثرة في القيمة الملائمة للتقارير المالية منها اختلاف احتياجات مستخدمي التقارير المالية لمعلومات المقدمة في هذه التقارير.

الجدول رقم (5) اختبار معامل الارتباط والتحديد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.926	.857	.848	131.47390

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

- اختبار تحليل التباين ANOVA: يُبين الجدول رقم/6/ أنّ قيمة مُستوى المعنوية للدالة الإحصائية Sig. أقل من 5%، مما يعني معنوية مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (6) اختبار تحليل التباين						
ANOVA						
	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4669683.39	3	1556561.13	90.05	.000
	Residual	777842.35	45	17285.38		
	Total	5447525.74	48			

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

- **معاملات الانحدار:** يُبين الجدول رقم /7/ قيمة كُليّ من ثابت معادلة الانحدار α ومُعامل الانحدار:
 1. تبلغ قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار 50.92، وهي معنوية عند مُستوى دلالة 5%.
 2. تبلغ قيمة مُعامل الميل للمتغير المُستقل "التحفظ المحاسبي" 7.4، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين المتغير المُستقل "التحفظ المحاسبي" والمتغير التابع "القيمة الملائمة للتقارير المالية".

الجدول رقم (7) معاملات الانحدار						
Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	50.492	224.33		1.25	4.00
	AC	7.400	3.125	.139	2.368	.022

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$RV_t = 50.49 + 7.4 AC_t + \varepsilon$$

- إنّ قيمة مُعامل التحديد أو التفسير أصبحت 85.7%، بعد إدخال متغير التحفظ المحاسبي في معادلة القيمة الملائمة، في حين بلغت قيمته 54.3% قبل دراسة أثر التحفظ المحاسبي، مما يعني أنّ التحفظ المحاسبي قد زاد من ملائمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يؤثر التحفظ المحاسبي في القيمة الملائمة للتقارير المالية.
- ومما سبق نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة:
- يؤثر التحفظ المحاسبي في القيمة الملائمة للتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتائج البحث:

1. تطبق جميع المصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة "عينة الدراسة" التحفّظ المحاسبي.
2. بناء على نموذج السعر لقياس القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة، وعند مُستوى دلالة 5%، نجد أنّ القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية قد بلغت 54.3%، مما يعني وجود قيمة مُلائمة في التقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.
3. يؤثر التحفّظ المحاسبي في القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للمصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة. حيث يزيد التحفّظ المحاسبي من ملاءمة المعلومات المحاسبية.

توصيات البحث:

بناءً على النتائج السابقة، توصي الباحثة بـ:

- 1- ضرورة التزام المصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة بالتحفّظ المحاسبي بالقوائم الماليّة، وأن يكون الالتزام بالسياسات المحاسبية المُتَحَفَّظَة متسق من سنة لأخرى.
- 2- يجب على الجهات الناطمة لسوق دمشق للأوراق الماليّة أن تُلزم الشركات المُدرجة بسوق دمشق للأوراق الماليّة بتطبيق التحفّظ المحاسبي في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي الراهن.
- 3- أن يكون هناك مقاييس معتمدة من قِبَل سوق دمشق للأوراق الماليّة وهيئة الأوراق الماليّة السورية لقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير للشركات المُدرجة.

المراجع References

1. Al Ani, M. K., & Chong, H. G. (2021). Interplay between Accounting Conservatism, Auditing Conservatism and Quality of Earnings in Oman. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 29(1), 167-205.
2. Solichah, N., & Fachrurrozie, F. (2019). Effect of managerial ownership, leverage, firm size and profitability on accounting conservatism. *Accounting Analysis Journal*, 8(3), 151-157.
3. Alnodel, A. A. (2018). The Impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: evidence from the insurance sector. *International Journal of Business and Management*, 13(4), 138-148.
4. قنديل، ياسر سعيد. (2018). تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. مجلة بحوث المحاسبية، جامعة طنطا، مصر، العدد:1، ص 350-414.
5. عبد العال، محمد فراس. (2017). أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية: دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
6. Banimahd, B., Poorzamani, Z., & Ahmadi, S., 2013, The Value Relevance of Audit Report, Audit Type and Audit Tenure: Evidence from Iran, *Asian Journal of Finance & accounting*, Vol.5, No.1, pp.89-103.
7. Basu, S., 1997, The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of accounting and economics*, Vol.24, No.1, pp.3-37.
8. Padmawati, I. R., & Fachrurrozie, F., 2015, The Effect of Good Corporate Governance Mechanism and Audit Quality on the Level of Accounting Conservatism, *Accounting Analysis Journal*, Vol.4, No.1, pp.1-11.
9. حماد، مصطفى أحمد. (2018). دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس. مصر. المجلد:2. العدد:2. ص 304-361.
10. محمد، هشام سعيد. (2020). تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس. مصر. المجلد:24. العدد:4. ص 141-210.
11. حسين، محمد إبراهيم. (2013). قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.
12. RUCH, G., & TAYLOR, G., 2015, Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, Vol.34, pp.17-38.
13. حسين، محمد إبراهيم. (2013). قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.
14. حسين، محمد إبراهيم. (2013). قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.

15. حماد، مصطفى أحمد. (2018). دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس. مصر. المجلد:2. العدد:2. ص 304-361.
16. حسين، محمد إبراهيم. (2013). قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.
17. Francis, J., & Schipper, K., 1999, Have Financial Statements Lost Their Relevance? Journal of Accounting Research, Vol.37, No.2, pp.319-352.
18. Barth, M., Beaver, W., & Landsman, W., 2001, The Relevance of The Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting: Another View, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, No.1, pp.77-104.
19. زغلول، وليد أحمد. (2010). دراسة اختيارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة الإسماعيلية. جامعة قناة السويس. مصر.
20. Barth, M., 2000, Valuation-Based Accounting Research: Implications for Financial Reporting and Opportunities for Future Research, Accounting and Finance, Vol.40, No.1, pp.7-32.
21. يوسف، محمد علي. (2002). استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.
22. أبو بكر، زمزم أحمد. (2011). سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان. مصر.
23. يوسف، محمد علي. (2002). استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.
24. Barth, M., Beaver, W., & Landsman, W., 2001, The Relevance of The Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting: Another View, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, No.1, pp.77-104.
25. شاهين، سوسن حسن. (2014). اختبار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين.
26. عبد العال، محمد فراس. (2017). أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية: دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
27. Al-Amri, K., Al-Busaidi, M., & Akguc, S., 2015, Conservatism and Corporate Cash Holdings: A Risk Prospective, Investment Management and Financial Innovations, Vol.4, No.1, pp.101-113.
28. عبد الحليم، أحمد حامد. (2015). التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس، مصر. المجلد:19. العدد:2. ص 594-683.

29. Manganaris, P., Floropoulos, J., & Smaragdites, I. (2011). Conservatism and value relevance: evidence from the European financial sector. American Journal of Economics and Business Administration, 3(2), 254-264.
30. Hejranijamil, M. A. Hejranijamil and J. Shekarkhah. (2020). Accounting Conservatism and Uncertainty in Business Environments Using Financial Data of Listed Companies in the Tehran Stock Exchange. Asian Journal of Accounting Research, (2), 179-94.
31. Kousenidis, D. V., Ladas, A. C., & Negakis, C. I. (2009). Value relevance of conservative and non-conservative accounting information. The international journal of accounting, 44(3), 219-238
32. Al Ani, M. K., & Chong, H. G. (2021). Interplay between Accounting Conservatism, Auditing Conservatism and Quality of Earnings in Oman. International Journal of Economics, Management and Accounting, 29(1), 167-205.
33. عبد الحليم، أحمد حامد. (2015). التحفّظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس، مصر. المجلد:19. العدد:2. ص ص 594-683.
34. يوسف، محمد علي. (2002). استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.